

دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر

أ.شلابي نعيمة

جامعة

كلية العلوم الاقتصادية

بالمدينة

chelabi_naima@yahoo.fr

Résumé:

Est-ce notre besoin en raison du développement dans notre pays, une raison suffisante pour examiner les différents facteurs conduisant à atteindre cet objectif ou la cible, soit à l'aide d'organismes gouvernementaux et internationaux, si nécessaire, de travailler pour assurer le développement et accélérer leur croissance, et l'investissement local, si un gouvernement de toute partie au secteur public , ou une partie spéciale pour le secteur privé et des hommes d'affaires, l'outil est optimisé pour un financement pour réaliser le développement souhaité, comme le principal moteur pour accélérer le développement dans tous les pays, en particulier les pays en développement, y compris l'Algérie, qui tente de rattraper son retard de développement et de suivre le rythme des développements survenus dans le monde

ملخص:

تعتبر حاجتنا لحدوث تنمية في بلادنا، سببا كافيا للبحث في مختلف العوامل التي تؤدي إلى الوصول لتلك الغاية أو الهدف، إما بمساعدة هيئات حكومية ودولية إن لزم الأمر للعمل على إحداث التنمية وتسريع عجلة النمو فيها، ويعتبر الاستثمار المحلي سواء كان حكوميا أي من طرف القطاع العام، أو خاصا من طرف القطاع الخاص ورجال الأعمال، الأداة الأمثل للتمويل من أجل تحقيق التنمية المطلوبة، باعتباره المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية في أي دولة خاصة الدول النامية، ومنها الجزائر التي تحاول اللحاق بركب التنمية ومسايرة التطورات التي تحدث في العالم. الكلمات المفتاحية : التنمية ، التنمية المحلية ، التمويل المحلي ، الاستثمار ، الاستثمار المحلي،

أهمية البحث

تتأتى أهمية البحث من الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به الاستثمارات المحلية في تطوير اقتصاديات البلدان النامية و النهوض بها للوصول إلى ركب الدول المتقدمة.

مشكلة البحث

لا تزال معظم الدول وخاصة النامية منها غير آبهة لما تمتلكه من الطاقات المادية و البشرية و غير المستغلة بالشكل الأمثل، على الرغم من أنها طاقات مطلوبة لإحداث نقلة نوعية لاقتصادياتها، و إن وُجد هذا الاستغلال فهو يقتصر على قطاع الحكومة، من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية و القطاعات الإستراتيجية التي تعتقد أن دخول القطاع الخاص كمستثمر فيها يمس بأمن و استقرار الدولة.

هدف البحث

يهدف البحث إلى توضيح الجانب الايجابي للاستثمارات المحلية في تطوير اقتصاديات الدول المختلفة و معرفة المناخ الملائم

لتسهيل دورها، و تحفيز المستثمرين من القطاع الخاص و العام على حد سواء على القيام بمشاريع استثمارية تفتح الطريق أمام الدولة للسير على خطى الدول التي سبقتها في تحقيق التنمية المحلية.

فرضية البحث

يجب أن تتبّع الدول المختلفة سياسات و إجراءات واضحة و شفافة، لكي تستطيع التعامل فيما بينها باعتبار أن الانغلاق و العزلة الاقتصادية و السياسية عن العالم، لم تعد سياسة مقبولة في عالم اليوم، و كذلك من أجل التعامل داخل الدولة نفسها بين مختلف القطاعات و الأطراف و الأعوان الاقتصاديين من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي.

مقدمة:

تقاس درجة نمو دولة ما في العالم ، على حسب التطور الذي يحدث في مختلف القطاعات المكونة لاقتصادها الوطني، و هذا التطور لن يحدث إلا بوجود و توافر عوامل لمختلف جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و أيضا السياسية و القانونية، و يمكن لهذه العوامل أن تؤثر وتكون اقتصاد الدولة، و تعطيه صفة النمو و التطور أو التخلف و التدهور و الاندثار، إذن يمكن أيضا اعتبار هذه العوامل بمثابة الأرضية التي تمهد السير في طريق النمو لمسايرة ركب التنمية .

فالتنمية قبل أن تصنّف و تبوب إلى اقتصادية و اجتماعية و سياسية و...الخ، حسب القطاعات و المجالات، يجب أن تكون تنمية نابعة من أصل المجتمع أو من جذوره، و من بنيته التحتية، فالمجتمع المحلي معظمه أفراد غير مؤهلون أو على علم بما تريده الدولة، و هنا يظهر دور الجماعات المحلية التي تعتبر نقطة الوصل بين الحكومة و الشعب أو الأفراد و المجتمع ككل،

و لكن الجماعات المحلية بحاجة إلى التمويل و بالأخص التمويل المحلي، سواء كان حكومياً أي من القطاع العام، أو خاصاً أي من قطاع الأعمال و المؤسسات.

و باعتبار الاستثمار هو المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية ، و المحدد الرئيسي لتطور النشاط الاقتصادي لأي دولة ، فهو يساعد على رفع مستوى معيشة الأفراد و تحسينها، حيث يعمل على توليد فرص العمل، و لهذه الأسباب و أخرى تم التركيز على الاستثمار باعتباره أحد البدائل الأساسية التي وضعت للتمويل من أجل النهوض بالمجتمعات و تحقيق التنمية المحلية فيها.

فالاستثمارات المحلية سواء كان حكومية أو خاصة، لها مميزات و خصائص كما لها مجموعة من الحوافز تساعد و تحفزها، و تتنافس الدول في تقديمها كما لا ننسى أن لها أيضا عوائق و صعوبات تواجهها في تلك الدول.

فما هي مميزات الاستثمارات المحلية كأداة للتمويل، و ما هي المعوقات التي تعرقل دورها في تحقيق التنمية المحلية ؟

محاولة منا للإجابة على هذا التساؤل فقد تم تقسيم مقالتنا هذه إلى النقاط التالية:

I. التنمية المحلية و كيفية تحقيقها

II. الاستثمارات المحلية و دورها في تحقيق التنمية

III. دور الاستثمارات المحلية في الجزائر.

I- التنمية المحلية وكيفية تحقيقها:

تتجلى التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية في أي بلد من البلدان من خلال السياسات و الاستراتيجيات المتبعة و من خلال الهياكل و الأجهزة، إلى جانب الميكانزمات التي تعتمد عليها في ضبط و تنظيم أداء هذه الهياكل و الأجهزة في مختلف الفروع الصناعية و القطاعات الاقتصادية المختلفة¹.

I-1- التنمية المحلية: localité développement

نعني بالتنمية المحلية الانتقال بالمجتمع من وضع معين إلى وضع آخر أفضل منه في كافة المجالاتⁱⁱ. كما يركز مفهوم التنمية المحلية على عنصرين أساسيين، أولهما يتعلق بالمشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، و من ثمة مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم، و نوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادراتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات و مشروعات التنمية المحلية، بأسلوب يشجع هذه المبادرة و الاعتماد على النفس و المشاركةⁱⁱⁱ و يمكن النظر إلى التنمية المحلية أيضا على إنها مجموعة من العناصر المترابطة و المتفاعلة مع بعضها لتشكل لنا في الأخير تنمية محلية، و يمكن حصر هذه العناصر في ما يلي^{iv}:

• تنمية المجتمع كعملية:

هي مجموعة من العمليات التي تمر بمراحل متعددة متتالية من جماعة إلى أخرى، و بالتالي في تغيرات مستمرة في حدود الإطار العام لخطة الدولة.

• تنمية المجتمع كطريقة + هدف:

هي وسيلة لتحقيق غاية و العملية هنا موجهة نحو غرض معين والغرض هنا يثبت فيما بعد أنه كان خيارا مفيدا للمجتمع.

• تنمية المجتمع كبرنامج(طريقة+محتوى):

الطريقة في مجموعها هي مجموعة الإجراءات والمحتوى يجب بقاءه في الأنشطة،... باتخاذ الإجراءات فأن الأنشطة سوف يتم انجازها كما هو متوقع لها و يكون الاتجاه نحو التركيز على الأنشطة .

• تنمية المجتمع المحلى كحركة، (برنامج + تفاعلات وجدانية):

يعني تكون مؤسسية تتمشى ببناءاتها التنظيمية و يكون لها إجراءاتها المقبولة و يكون لها ممارسوها المهنيون. بإمعاننا النظر في هذه العناصر و بتأملنا لمختلف التعاريف المتعلقة بالتنمية المحلية نلاحظ جانبين لها هما :
- هي عملية تحدث بشكل طبيعي في كل المجتمعات، و لكن درجة حدوثها متفاوتة من مجتمع إلى آخر، حسب درجة نشاط المجتمع و فعاليته.

- هي طريقة فنية من خلالها يمكن دعم و تنشيط تلك العملية.

1-2- المجتمع المحلي ودوره في تحقيق التنمية :

يمثل المجتمع المحلي كمصطلح، الشعب أو مجموعة الأفراد الذين يتواجدون في دولة ما، يقومون بنشاطاتهم اليومية بصفة عادية، تكون مشاركتهم في محاولة تحقيق تنمية محلية أما بصفة مباشرة و معروفة لديهم(يعني يكونوا على علم أو معرفة مسبقة بمعنى التنمية المحلية كهدف مطلوب الوصول إليه، وأيضا تكون لهم خلفية أو ملمين بمختلف الجوانب المحيطة بالموضوع من عوامل مساعدة وإجراءات و وسائل وأدوات لتحقيق العملية والنتيجة المرغوب الوصول إليها وتحقيقها أو تكون مشاركتهم بصفة غير مباشرة أي قيامهم بالعمل دون سابق معرفة أو علم بما سيكون لو حدث هذا ما سيحدث، و لو لم يحدث ما كان سيحدث؟ و هي للأسف تحتل النسبة الأكبر في مجتمعاتنا المحلية في الدولة النامية باعتبار المجتمع يعاني من آفات و مشاكل أصبح ذكرها مقرونا بها مثل الفقر و الأمية و البطالة،

فنسبة البطالة من القوى العاملة في المنطقة العربية حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2007-2008 قد بلغت 15% وهي النسبة الأعلى بين كل من الصين وشرق آسيا والهند حيث كانت بها نسبة البطالة على الترتيب 4.2% و 4.0% و 4.3% ، وهذه المقارنة تؤكد على أن الدول العربية بها نسبة بطالة هائلة مقارنة بالدول النامية الأخرى، كشرق آسيا والصين والهند، وهي أيضا تعتبر الأكبر لو تم مقارنتها بالدول المتقدمة كفرنسا وألمانيا واليابان حيث كانت النسب على التوالي: 9.4 % ،

8.4%، 4.1%، كما هو موضح في الشكل رقم (1).

لا تزال الجماعات المحلية خاصة في الدول النامية و بالأخص الدول العربية تحتاج لكل نقد من أجل القيام بالمشروعات لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد، هذا الكيان (الجماعات المحلية) الذي يحتاج لكلا الطرفين (حكومة وشعبا)، يتمثل فيما يسمى بالولاية و البلدية،

* - الولاية: هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تشكل مقاطعة إدارية للدولة^v

* - البلدية: هي جماعة عمومية أيضا، تقوم بدور كبير في تنمية المجتمع الاقتصادية، و ذلك عن طريق ترك مسؤولية اتخاذ المبادرات الاقتصادية لها، و كذا إيجاد حلول في أقرب وقت ممكن و في أحسن ظروف ممكنة لمشكلتي عدم الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المؤهلة و الرغبة في رفع مستوى معيشة أبناء المجتمع بالإضافة إلى مهمتها في مجال المبادرة و التنشيط، فإنها بذلك تخدم الدولة في مجال الاقتصاد و أيضا في مجال التنفيذ و التخطيط^{vi}.

تحتاج الجماعات المحلية و من خلال التعارف المقدمة لها، إلى دعم مادي من الحكومة و نسميه تمويلا حكوميا أو تمويل من طرف القطاع العام، و أيضا إلى دعم مادي من قطاع الأعمال الخواص و المؤسسات و الأفراد ذوي رؤوس الأموال، أي دعم مادي من الشعب.

الدعم المادي من الحكومة أو الشعب نطلق عليه تمويل محلي أي من داخل حدود الدولة، و هذا التمويل يكون من أجل مساعدتها على تحقيق الهدف المطلوب الوصول إليه.

3-1- التمويل المحلي:

يتمثل التمويل المحلي في كل الموارد المالية المتاحة، و التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، و تعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة^{vii}.

من هنا يتم الكشف عن المبدأ الجوهرى لتحقيق التنمية المحلية، و هو أن الجماعة تخدم نفسها بنفسها وفقا لإمكاناتها، و تنقسم مصادر التمويل المحلي إلى مجموعة مصادر يطلق عليها الموارد المالية الذاتية للمحليات مثل الضرائب المحلية، و الرسوم المحلية، و أرباح المشروعات التجارية، و الصناعية المملوكة للمحليات، و المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية، و غيرها. و هناك مجموعة مصادر للتمويل، يطلق عليها الموارد المالية الخارجية للمحليات و أهمها الإعانات الحكومية و القروض و غيرها.

نلاحظ أن التمويل يبقى المشكلة الأساسية التي تعاني منها الجماعات المحلية في محاولة منها لتحقيق التنمية المحلية، خاصة في الدول النامية،

فبعد تفاقم مشكلة البطالة كما سبق و أن ذكرنا، و تزايد معدلات الآفات الاجتماعية الأخرى التي لا تقل خطورة عن مشكلة البطالة، عاد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة على مستوى المحليات خاصة في البلدان العربية حيث تم الكشف عن الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية و المحلية للحد من مشكلة البطالة القائمة و خلق فرص عمل متزايدة لطالبي العمل و الشباب الخريجين من الجامعات و المعاهد ، فضلا عن تخفيف الآثار الجانبية المصاحبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي مس معظم الدول العربية، و أيضا قدرة تلك المشروعات على امتصاص العمالة الفائضة التي كانت تمثل بظالة مقنعة نتيجة لخروجها إلى سوق العمل في ظل عمليات الخصخصة التي تم تطبيقها.

و قد اتضح في العديد من الدراسات التي أجريت في مجال تنمية المشروعات الصغيرة أن أهم المعوقات لنمو المشروعات الصغيرة يتمثل في نقص رأس المال اللازم لتمويل الاستثمار في الأصول الثابتة و المتداولة^{viii}

و كإستراتيجية لتحسين الأوضاع و جلب أو البحث عن رؤوس الأموال تم الاعتماد على جملة من التغيرات و البدائل التي تساعد في حل مشكلة التمويل، من أجل تحقيق التنمية المحلية و قد كان الاستثمار المحلي أحد هذه البدائل.

II- الاستثمار المحلي ودوره في تحقيق التنمية المحلية:

يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية، و المحدد الرئيسي لتطور النشاط الاقتصادي لأي دولة، فهو يساعد على رفع مستوى معيشة الأفراد و تحسينها حيث يعمل على توليد فرص العمل و محاولة القضاء على أزمة البطالة المنتشرة بشكل كبير في مختلف دول العالم الثالث بدون استثناء و مهما تفاوتت المعدلات.

II-1- الاستثمار المحلي كأداة لتحقيق التنمية المحلية:

تم التركيز على الاستثمار باعتباره أحد البدائل الأساسية التي وضعت لتمويل الجماعات المحلية من أجل النهوض بالمجتمعات و تحقيق التنمية المحلية فيها، إذ تم اختيار الاستثمار كإستراتيجية و خطة عمل تقوم بها هذه الفئات و أخرى كل حسب مجاله.

يمكن تعريف الاستثمار بأنه: هو كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية^{ix}

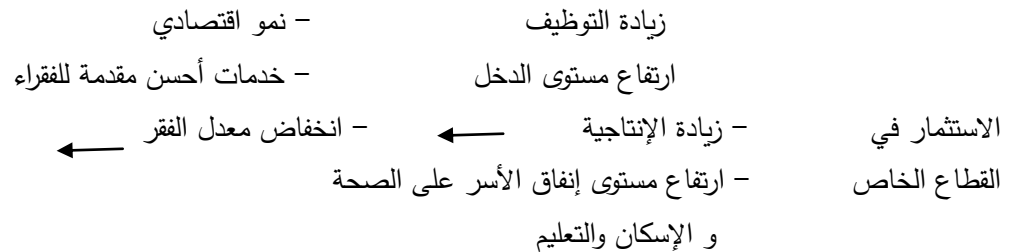
و نلاحظ انه رغم الأهمية التي تكتسي هذا المتغير الاقتصادي إلا أن الاهتمام به بقي محتشما في الدول النامية و لم يحض بالاهتمام الذي كان في الدول المتقدمة ، فمن خلال الشكل رقم(2) سنجد أن المجهودات الاستثمارية بالنسبة للإمكانيات المتاحة كانت ضئيلة جدا في المنطقة العربية بشكل خاص و النامية بشكل عام على عكس الدول المتقدمة.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(2)، أن نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي تتناسب مع نسبة البطالة في مختلف الدول، حيث و حسب المعطيات الموجودة نلاحظ أن أكبر نسبة لمساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي هي 44 % في الصين، عند نسبة 4.2 % من البطالة، بينما في الدول المتقدمة مثلا في فرنسا كانت النسبة 21 % عند نسبة 9.4 % من البطالة، و عند هذه الملاحظة نرى الاختلاف بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، أما بالمنطقة العربية فكانت نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي تقدر ب 21 % وبلغت معدلات البطالة بها حوالي 15 %.

و حتى نحقق تنمية يجب وجود استثمار في القطاعين العام و الخاص على حد سواء، فكلاهما مكمل للأخر .

لهذا أوصى تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة(2005)، بأن تتضمن استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية ، إستراتيجية من شأنها تعزيز القطاع الخاص المحلي وتوليد الدخل للفقراء، إن تحفيز وتنمية القطاع الخاص المحلي في الدول النامية، وإشراكه في عملية تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية، صارا يشكلان شيئا فشيئا عنصرا أساسيا من جدول الأعمال الإنمائي^x.

*



II-2- المناخ الاستثماري وأهم مقوماته:

لقد اتبعت معظم الاقتصاديات العربية برامج و سياسات اقتصادية للتصحيح و التكيف في مختلف المجالات،... و ارتبط معظم تلك البرامج بشروط التمويل من المؤسسات الدولية و ترتيب إعادة الجدولة للديون الخارجية، و لم تتمكن الكثير من الدول

العربية التي اتبعت هذه البرامج و السياسات من الحد من الاختلالات الهيكلية إلا بقدر ضئيل جداً، كما أن هذه السياسات لم تمكن من تحقيق التوازن الداخلي المتعلق بتمويل الاستثمارات من المدخرات الوطنية (الاختلالات المالية و الاستثمارية)^{xi}. و يرى الاقتصاديون إن انخفاض النمو الاقتصادي و تباطؤ عملية التنمية الاقتصادية يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية ، و يقع في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل "فجوة الاستثمار" و هي الفرق بين الادخار المحلي و الاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي ، و تعد هذه الفجوة من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية . و لذا كان اتجاه صانعي القرار السياسي إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الادخار المحلي و تحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي، و ذلك من خلال تهيئة و تحسين مناخ الاستثمار، و يعرف مناخ الاستثمار على أنه " مجمل الأوضاع و الاتجاهات الاقتصادية و السياسية و التشريعية و الإدارية التي تؤثر في جذب وتنشيط الاستثمارات و لا تتوقف العوامل المحددة لبيئة الاستثمار على الأوضاع الحالية فقط و إنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها"^{xii} و من بين مقومات مناخ الاستثمار يجب أن يتكون من مجموعة من المقومات أهمها:

(1) المناخ السياسي و الأمني :

هناك العديد من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري، حيث عدم توافر الاستقرار السياسي و الأمني، يؤدي إلى خفض معدلات الادخار و بالتالي خفض معدلات الاستثمار . و بذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم، الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقراراً و أمناً . و يتأثر المناخ السياسي و الأمني بمجموعة من العوامل ، نوجزها فيما يلي^{xiii}:

- أ- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً أو دكتاتورياً؛
- ب- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- ت- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الخاصة المحلية منها و الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛
- ث- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف و درجة الوعي السياسي لديها و مدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

(2) المناخ الثقافي و الاجتماعي :

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع و إمكانية تكامله و مقدار التعاون المطلوب، و يبرر ذلك من خلال^{xiv}:

- أ- دور السياسة التعليمية و التدريبية و التكوينية المعتمدة ،
- ب- درجة الوعي بعناصر و مقومات التقدم الاقتصادي، و درجة تفهم و تعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية،
- ج- دور الجمعيات و النقابات العمالية في تنظيم و تحسين القوى العاملة،
- د- درجة الوعي الصحي، و مقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة،

(3) المناخ الاقتصادي: و يمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي^{xv} :

- أ- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد ،
- ب- مقدار البنية التحتية و مدى صلاحيتها ،

- ت- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول و القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية،
- ث- مرونة السياسة المالية و النقدية ، و ما تحتويه من تحفيزات ،
- ج-درجة وضوح و استقرار قوانين الاستثمار و مقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر،
- ح-مدى كفاءة البنوك و قدرتها على توفير المعلومات للمستثمر و معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية ، و مدى كفاءة سوق المال داخل الدولة ،
- خ-مدى استقرار السياسات السعرية و معدلات التضخم،
- د- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال و الأرباح.
- و عليه فالبديل لتمويل الجماعات المحلية يمكن أن يكون استثمارا محليا و هذا الأخير ما هو إلا مدخل لاستيعاب قوى العمالة المعرضة للبطالة و خصوصا ممن يعانون من تدني الدخل و الفقراء، و أيضا يمكن أن يعمل في نطاق إشباع الحاجات المحلية^{xvi}.
- تعتبر الاستثمارات المحلية عن جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المتبعة مثل العقارات و الأوراق المالية و المشروعات التجارية،...الخ^{xvii}
- على أساس هذا التعريف يتبين لنا أن الاستثمارات المحلية تتضمن جميع الفرص المتاحة لكل أنواع الاستثمارات سواء كان ماديا أ و حقيقيا: أي الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت، و الاستثمار في المخزون؛ أو ماليا: الاستثمار في الأوراق المالية ، أو استثمار الموارد البشرية و الاستثمار الاجتماعي.
- أو الاستثمار التجاري والاستثمار في البحث والتطوير، بشرط أن يكون داخل حدود الدولة وبغض النظر عن المشروع الذي يتبع القطاع الخاص أو الذي يتبع القطاع العام.
- و من خلال تعريفنا للاستثمار المحلي، يمكن لنا رؤية جانبين فيه، فهو يكون عموميا أو حكوميا أي يكون الاستثمار من طرف القطاع الحكومي العمومي، و بهذا نجد النوع الأول من الاستثمار المحلي و الذي يمثل الاستثمار في رؤوس الأموال المحلية من طرف الحكومة و القطاع العام، أو يكون خاصا و هو الاستثمار المحلي الخاص، أو الاستثمار المحلي من طرف القطاع الخاص و هو استثمار لرؤوس الأموال المحلية الخاصة برجال الأعمال أو المؤسسات الخاصة و الأفراد المحليين.

II-3-أهم المميزات والحوافز التي تواجه الاستثمار المحلي:

- يتميز الاستثمار مهما كان بمميزات و حوافز تقوم بها الدولة لتشجيعه و الاستفادة منه بأكبر قدر ممكن، و يمكن رصد هذه المميزات في النقاط التالية^{xviii}:
- الاعتماد على المستلزمات و الخدمات اللازمة للإنتاج من الأسواق المحلية، و قلة احتياجاتها لاستيراد خامات و مستلزمات الإنتاج من الخارج.
 - الارتباط الوثيق بين المجتمع المحلي و التسويق
 - القدرة الكبيرة على الانتشار الجغرافي بين المدن و القرى
- و إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات، لدى الأفراد و المؤسسات لا يكف، لكي تنشط حركة الاستثمار، بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافز لمن لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات نذكر منها^{xix}:
- * توفر درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى الأفراد و المؤسسات.
 - * ينبغي توفر المناخ الاجتماعي و السياسي الملائم لعمليات الاستثمار و ذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان.
 - و من أهم عوامل توفير المناخ المناسب للاستثمار هو خلق قوانين وتشريعات تنظم و تشجع عمليات الاستثمار و تحفز المستثمرين و تحمي حقوقهم، سواء كانوا محليين أو أجانب، و تنظم المعاملات في الأسواق المالية.

• كذلك من دوافع الاستثمار، توفر سوق مالي كفاء و فعال يوفر المكان و الزمان المناسبين.

و أيضا يحتاج الاستثمار المحلي في أي مجال إلى مجموعة من العوامل تسمى حوافز تجلب المستثمرين مثل المعلومات المبنية على أساس التنبؤ بالأوضاع المستقبلية في مجال الشؤون العالمية ، و الشؤون الاقتصادية المحلية، مثل التوقعات بشأن معدلات التضخم و أسعار الفائدة و المعروض من النقود، أما بالنسبة للصناعات المختلفة يحتاج المستثمر لمعلومات عن معدل النمو المتوقع لكل منها ، ...الخ^{xx}

و أيضا فقد يحتاج الاستثمار المحلي مهما كان عاما أو خاصا إلى بنية تحتية لكي يكون ناجحا و تمثل له الأرضية التي ستقام عليها، و هذه الأرضية تتمثل في مثلا:

• توفير المعلومات حول فرص استثمارية مبلورة، حيث تكون هناك معلومات حول السوق أو التكنولوجيا أو الإنتاج و مستلزماته البشرية و المادية.

• توفير مؤشرات حول مناخ الاستثمار، وذلك بتوفير معلومات عن القوانين والتشريعات السارية والحوافز والفوائد المادية والبنية التحتية (النقل، الطاقة، المواصلات، ...الخ)^{xxi}

II-4- العوائق التي تقف في طريق الاستثمار المحلي:

تقف مجموعة من الظروف و العوامل كعائق في طريق تحقيق التنمية المحلية عامة، و في طريق الاستثمارات المحلية خاصة؛ باعتبارنا نعتمد عليها كبديل أمثل لتمويل الجماعات المحلية، فإننا نلاحظ أن العوائق و الصعوبات التي تواجه الدول النامية خاصة الدول العربية منها، سببها التبعية التي لازمت هذه الدول بعد تعرضها للاستعمار، و التبعية ليست فقط سياسية فقد حصلت هذه الدول على الاستقلال، و لكن التبعية كانت اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ، و من أهم أو أكثر الصعوبات تحديدا في الوطن العربي نجد:

صعوبة الحصول على القروض و التمويل اللازم بشروط ملائمة لعدم كفاية الضمانات التي تقدمها في هذا الشأن. و حسب النتائج الملاحظة فإنها تدل على ضرورة تعديل أولويات خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العالم العربي، بحيث يجب الاهتمام بالمشروعات الاستثمارية المحلية باعتبارها المحرك الأساسي و الدافع لعجلة الاقتصاد الوطني و مواجهة مشكلة البطالة.

III- دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية في الجزائر:

سعت الحكومة الجزائرية من خلال الإصلاحات الاقتصادية و وضع القوانين و التشريعات المرتبطة بالاستثمار، إلى تهيئة المناخ الملائم لنمو القطاع الخاص و تفعيل دوره في تحقيق التنمية المحلية بشكل خاص من خلال استغلال الإمكانيات المتاحة لديها.

III-1- التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر:

بعد الاستقلال تبنت الجزائر قانونين يتعلقان بالاستثمار الأول كان القانون الاستثمارات الصادر سنة 1963، و قد كان يهتم بالاستثمار الأجنبي و ضرورة استقطابه من أجل إعادة بناء الاقتصاد الجزائري ، و قد قدّم هذا القانون عدة ضمانات بالنسبة للمستثمرين الأجانب، إلا انه تم ملاحظة فشله فصدر قانون جديد سنة 1966 خاص بالاستثمارات و تبنته الجزائر من أجل تحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية و مكانه و أشكاله و الضمانات القانونية الخاصة به، و ذلك بالنسبة للمستثمرين الأجانب و المحليين^{xxii}.

بعدها تم إصدار قانون سنة 1982 و بعده قانون 86 المعدّل له، و في سنة 1988 تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية ، بعد حدوث الأزمة الاقتصادية التي خلفها الانخفاض في أسعار النفط .

و حسب المخطط الخماسي الأول قامت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، بمجموعة من المخططات التنموية و آخرها كان

المخطط الخماسي الثاني 1984-1989، حيث نلاحظ أنه قد أثرت ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية على قدرة التمويل بسبب انخفاض أسعار المحروقات و بالأخص البترول الخام الذي انخفض سعره من حوالي 34 دولار إلى 28 دولار للبرميل. أيضا بسبب ضعف المتابعة الفنية و التحكم في وسائل الانجاز بسبب ضعف التكوين للعمال و نقص في الأيدي العاملة المؤهلة و تدهور مستوى التسيير .

و مع هذا فقد نمت الاستثمارات (التراكم) بمعدل سنوي 4.4% بالأسعار الثابتة، كما توسع الناتج المحلي من غير المحروقات بمعدل سنوي متوسط 5.8%^{xxiii}.

و قد بلغت الاستثمارات في القطاع العام خلال المخطط الخماسي الثاني 370.5 مليار دج^{xxiv} و يمثل الرقم الاستثماري الفعلي 67.3% من الهدف المحدد، و بلغت تكاليف البرامج الاستثمارية و الترخيص المالي لها و الاستثمار الفعلي خلال هذا المخطط ،

و مقارنة بما تم في المخطط الخماسي الأول 1980-1984، نجد أنه قد بلغت مجموع تكاليف برامج الاستثمارات 55.50 مليار دج، و بلغ الاستثمار الفعلي 400.6 مليار دج، أي بمعدل انجاز قدر ب75%^{xxv}.

حسب ما تم ملاحظته، فإن تكاليف البرنامج الاستثمارية في المخطط الخماسي الأول، بلغ 550.5 مليار دج، و حجم ترخيصه المالي كان 400.6 مليار دج، بمتوسط انجاز تقديري بمعدل 75% من حجم تكاليف البرنامج الاستثمارية، و هذا يفرض متوسط استثمار سنوي فعلي حجمه 80.12 مليار دج.

ومن بين النتائج التي أسفر عليها المخطط الخماسي الأول على صعيد إعادة الهيكلة العضوية كان تحقيق الهدف بنسبة كاملة و ربما أسرع مما كان متوقع ، و ظهر ذلك في ارتفاع عدد المؤسسات الوطنية غير الفلاحية، من 150 مؤسسة، إلى 460 مؤسسة وذلك سنة 1984.

كذلك نلاحظ أن حجم الاستثمار الفعلي كان قد تحسن من فترة المخطط الخماسي الأول حيث بلغت مجموع الاستثمارات فيه حوالي 344.805 مليار دج، بينما أصبح في المخطط الخماسي الثاني 370.5 مليار دج حسب ما هو موضح في الشكل البياني رقم(3).

كما ارتفع عدد المؤسسات المحلية 504 مؤسسة ولائية و1079 مؤسسة بلدية^{xxvi} كنتيجة لركود الجهاز الإنتاجي و انخفاض حجم الاستثمارات، فإنه أصبح من الصعب تلبية طلبات التشغيل التي بدأت تعرف ارتفاعا منذ 1986، و هكذا بدأت أزمة البطالة ، حيث ارتفعت معدلات البطالة من 16.5% سنة 1985 إلى 17% سنة 1987، 19% سنة 1989.

و في سنة 1990، صدر قانون النقد والقرض، وبعده قانون1993، قانون ترقية الاستثمار. حيث كان قطاع الاستثمار ينتعش بعد الإصلاحات و الحوافز و الضمانات المقدمة من طرف الدولة ، لكن تركز الجهود المبذولة على الاستثمار الأجنبي كانت أكثر من الاستثمار المحلي، و هذا ما جعل الاستثمار المحلي غير متطور خاصة بالنسبة للقطاع الخاص، أما القطاع الحكومي فقد كان موجهاً فقط للاستثمار في المشروعات الكبيرة و مشروعات البنية التحتية.

III-2- المزايا و الحوافز الممنوحة للاستثمار في الجزائر :

ضمن التوجيه الرامي إلى تشجيع الاستثمار المحلي، ما فتئت الجزائر في تطبيق الإجراءات و التدابير ذات الأبعاد التصحيحية ، مستهدفة الحد من التشوهات الهيكلية و إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية ، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الضمانات لفائدة المستثمرين (الوطنيين و الأجانب) مع تسهيل و تبسيط الإجراءات . و في هذا الصدد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم: 93-05 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 و المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها (APSI) ، حيث تمثلت مهامها أساسا في:

أ - دعم و مساعدة المستثمرين ، و منح المزايا الخاصة بالاستثمارات ؛
 ب - تزويد المستثمر بالمعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي
 ج - إجراء التقويم المطلوب لمشاريع الاستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا للمستثمر
 و تجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، و المتضمن تطوير الاستثمار، بالإضافة إلى الأمر 01-04 المؤرخ هو الآخر في 20 أوت 2001 ، و المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية و الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها إلى جانب نصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي و تنظيمي ، و ذلك بغرض تعميق الإصلاحات الاقتصادية و تحسين فعاليتها ، و خلق المناخ الملائم لتحفيز الاستثمارات الأجنبية و الوطنية

إن شروط نجاح أي قانون للاستثمارات يركز على أربعة مبادئ أساسية متصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار الأجنبية هي: مبدأ حرية الاستثمار، و رفع القيود الإدارية المفروضة عليه، و عدم اللجوء إلى التأميم و حرية تحويل رأس المال و العوائد الناتجة عنه، والتحكيم الدولي .

و بذلك نعتقد أن الأمر رقم 01 - 03 يتماشى في كثير من جوانبه مع هذه المبادئ.

III-3- معوقات الاستثمار في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول العربية النامية التي تعرضت للاستعمار و ورثت منه التبعية و مختلف الآثار السلبية، ولهذا نجد أكبر عائق لتحقيق التنمية هو عدم التمكن من وضع إستراتيجية واضحة لعملية الخصخصة على المدى القصير و الطويل .
 و يمكن تصنيف أهم الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر إلى:

- المشاكل الإدارية و التنظيمية: وتتمثل في تعقد الإجراءات و الوثائق المطلوبة لإنشاء مشروع استثماري^{xxvii}.
- مشكلة التمويل و مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص: حيث يعتبر مؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام أحد الدلالات على مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي^{xxviii}.
- مشكل العقار الصناعي: يمثل العقار الصناعي احد أهم العوائق التي تواجهها المستثمر في الجزائر، كصعوبة الحصول على قطعة ارض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري بالإضافة للارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال^{xxix}.
- مشكلة الفساد: يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد و تقلص من فعالية الاستثمار في القطاع الخاص، فقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007 ، أما تونس فقد احتلت المرتبة 63 و المغرب المرتبة 76^{xxx}.

- مشكل القطاع الموازي: أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، و يبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي 34.1% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999-2000) و ذلك حسب تقديرات البنك الدولي، و هي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف^{xxxi}.

خاتمة:

لاحظنا من خلال ما تم دارسته في هذه المداخلة، التحسن الكبير الذي حدث في مختلف الدول خاصة النامية منها، وهذا التحسن كان في صالح الجماعات المحلية حيث تم دعمها من خلال مجموعة من الوسائل والأدوات المختلفة والممثلة خاصة في الاستثمار المحلي سواء كان عموميا عن طريق الدولة أو خاصا عن طريق رجال الأعمال، وهذا بدوره ساعد في تطوير تلك الجماعات مما أدى بالاقتصاد المحلي إلى التطور والازدهار بسبب تحقيقه لمعدلات تنمية لا بأس بها.
 نلاحظ انتعاش القطاع الخاص في الاستثمار المحلي مع مرور السنوات، وهذا بظهور مفهوم الخصخصة والانفتاح على

الدول المتقدمة، ومحاولة الاستفادة من تجارب مختلف الدول.

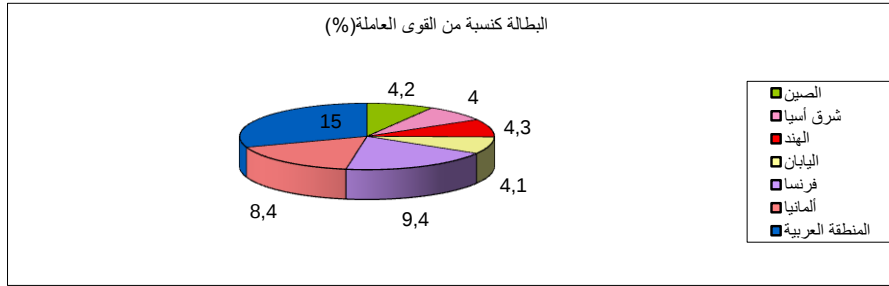
و في الأخير نستنتج أنه من الأفضل و الأحسن للدول مهما كانت متقدمة أو نامية أن تحاول الجمع بين الاستثمار المحلي و الأجنبي وبين الاستثمار الحكومي أو في القطاع الخاص على حد سواء، فكل استثمار مزايا و لكل استثمار عيوب و صعوبات تواجهه.

و وظيفة الدولة هي مواجهة هذه الصعوبات و محاولة تذليلها خاصة أمام القطاع الخاص كي يكون هناك نمو في مختلف القطاعات و بالتالي حدوث تنمية في اقتصاد الدولة.

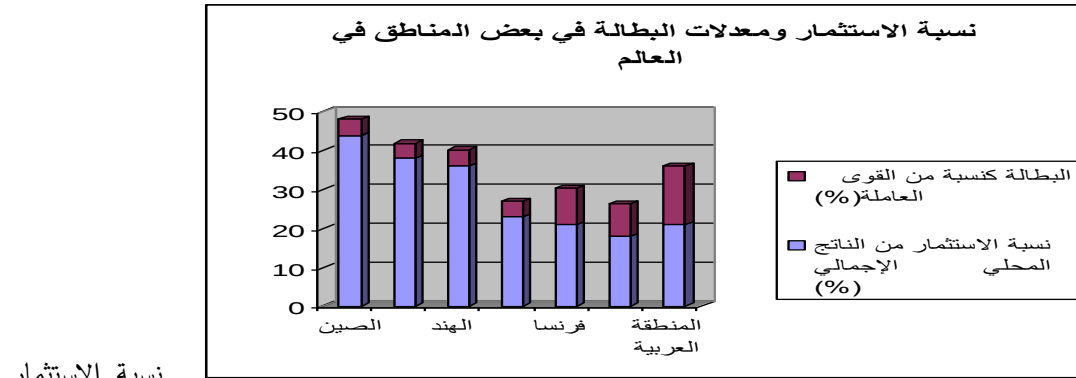
و هذا ما نحتاج إليه كدولة نامية، فقبل أن نحاول تحفيز الاستثمار الأجنبي أو الاستثمار المحلي العام، لما لا نحاول تبني سياسات و استراتيجيات و خطط عمل للاستثمار في أحد المشروعات التي تساهم في إحداث تنمية لما لا ننشئ صنابير استثمار، و نحاول جمع أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال و نستثمرها في مشاريع تنمية كبيرة كانت أم صغيرة؟

قائمة الأشكال والجداول:

الشكل 1: معدلات البطالة في بعض مناطق العالم



المصدر: تقرير التنمية البشرية: 2007-2008



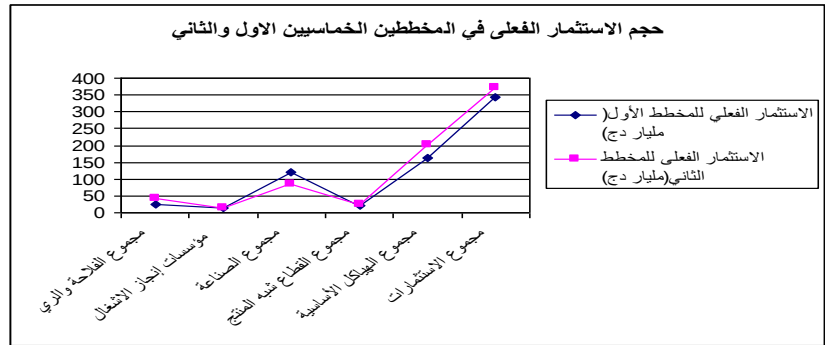
نسبة الاستثمار

الشكل رقم (2):

ومعدلات البطالة في بعض دول العالم

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2007-2008

الشكل 3: حجم الاستثمار الفعلي في المخططين الخماسيين الأول والثاني



المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، حصيلة المخطط الخماسي الثاني، 1985-1989، الخاص بالاستثمارات، والمخطط الخماسي الأول 1980-1984.

الهوامش و المراجع:

- ¹ شبيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص: دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول دور القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009.
- ¹ أسامة محمد جابر، المجتمعات الريفية، تحليل اجتماعي لعمليتي التوطن والتنمية في الأقطار النامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 93.
- ¹ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 13.
- ¹ منال طلعت محمود، مسعد الفاروق، التنمية والمجتمع- مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، الإسكندرية، 2001.
- ¹ قانون رقم 09/90: المؤرخ في 07/04/1990، والمتعلق بالولاية، ص 53-54.
- ¹ جعفر انس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 65، 66.
- ¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 23.
- ¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 23.
- ¹ Boughaba Abdallah, Analyse et évaluation de projet; Edition Berti; 1998;P:07
- ¹ مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر- مجلة الباحث عدد 07 سنة 2010/2009 .
- ¹ حميد الجميلي، دراسات في الأمن الاقتصادي العربي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 2005.
- ¹ طارق احمد نوير ، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار ،جمهورية مصر العربية ،مجلس الوزراء، قطاع الدراسات التنموية 2004،
- ¹ دعاء محمد سالماني ، دور سياسات الصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، عين شمس ، القاهرة ،مصر ، ص 24-25
- ¹ منصوري الزين، آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية جامعة الجزائر، سنة 2006، ص8
- ¹ محمد نظير بسيوني ، دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الاجنبية المباشرة ،رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ن القاهرة ، مصر ، 1986 ، ص 236

¹ منال طلعت محمود، مرجع سابق، ص 305.

¹ قانون 63-277 ، الصادر في 1963/07/26، المتضمن قانون الاستثمارات.

¹ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 8.

¹ منال محمود طلعت، مرجع سابق، ص 323.

¹ منير إبراهيم هندی، الإسكندرية، 2004، ص 95.

¹ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، الرباط المملكة المغربية، 2008، ص 8.

¹ المواد 3، 8، 12، 14، 31، قانون رقم 63-277، الصادر في 1963/7/26، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق ل 1963/8/2.

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

¹ M,P,A,T, projet du plan annual 1986 programme d'investissement; novembre 1985 p: 3

¹ M,P,A,T, projet du plan quinquennal 1980-1984; mai 1980; p:468

¹ وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، حصيلة المخطط الخماسي الأول 1980-1984، الجزء الخاص بالاستثمارات، ص 112.

¹ قاعدة بيانات البنك الدولي حول سهولة أداء الاعمال 2007، www.worldbank.org/doingbusiness

¹ صديقي مليكة ، برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية- حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007، ص 198.

29- Une contrainte au développement économique, 24eme session plénère, pp60-64

¹ www.worldbank.org; ,pilot Algeria Investment climate Assessment, op cit p24

¹ www.worldbank.org / document/papers links/informel economy PDF

- ⁱ شيببي عبد الرحيم وشكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص: دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول دور القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009.
- ⁱⁱ أسامة محمد جابر، المجتمعات الريفية، تحليل اجتماعي لعمليتي التوطن والتنمية في الأقطار النامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 93.
- ⁱⁱⁱ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 13.
- ^{iv} منال طلعت محمود، مسعد الفاروق، التنمية والمجتمع - مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، الإسكندرية، 2001.
- ^v قانون رقم 09/90: المؤرخ في 04/07/1990، والمتعلق بالولاية، ص 53-54.
- ^{vi} جعفر انس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 65-66.
- ^{vii} عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 23.
- ^{viii} عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 23.
- ^{ix} Boughaba Abdallah, Analyse et évaluation de projet; Edition Berti; 1998;P:07
- ^x مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-مجلة الباحث عدد 07 سنة 2010/2009 .
- ^{xi} حميد الجميلي، دراسات في الأمن الاقتصادي العربي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 2005.
- ^{xii} طارق احمد نوير ، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار ،جمهورية مصر العربية ،مجلس الوزراء ، قطاع الدراسات التنموية 2004،
- ^{xiii} دعاء محمد سالم ، دور سياسات الصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، عين شمس ، القاهرة ، مصر ، ص 24-25
- ^{xiv} منصور الزين، آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية جامعة الجزائر، سنة 2006، ص81
- ^{xv} محمد نظير بسيوني ، دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين

-
- شمس ن القاهرة ، مصر ، 1986 ، ص 236
- ^{xvi} منال طلعت محمود، مرجع سابق، ص 305.
- ^{xvii} قانون 63-277 ، الصادر في 1963/07/26، المتضمن قانون الاستثمارات.
- ^{xviii} زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 8.
- ^{xix} منال محمود طلعت، مرجع سابق، ص 323.
- ^{xx} منير إبراهيم هندی، الإسكندرية، 2004، ص 95.
- ^{xxi} المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، الرباط المملكة المغربية، 2008، ص 8.
- ^{xxii} المواد 3، 8، 12، 14، 31، قانون رقم 63-277، الصادر في 1963/7/26، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق ل 1963/8/2.
- ^{xxiii} محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- ^{xxiv} M,P,A,T, projet du plan annual 1986 programme d'investissement; novembre 1985 p: 3
- ^{xxv} M,P,A,T, projet du plan quinquennal 1980-1984; mai 1980; p:468
- ^{xxvi} وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، حصيلة المخطط الخماسي الأول 1984-1980، الجزء الخاص بالاستثمارات، ص 112.
- ^{xxvii} قاعدة بيانات البنك الدولي حول سهولة أداء الأعمال 2007، www.worldbank.org/doingbusiness
- ^{xxviii} صديقي مليكة ، برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007، ص 198.
- 29- Une contrainte au développement économique, 24eme session plénère, pp60-64
- ^{xxx} www.worldbank.org; ,pilot Algeria Investment climate Assessment, op cit p24
- ^{xxxi} www.worldbank.org / document/papers links/informel economy PDF.